الجمهوريّة التّونسيّة وزارة الماليّة



مشروع قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2018

الفهرس

الصفحة	
03	المقدمة
04	الجزء الأول: تحيين ميزانية الدولة لسنة 2018
18	الجزء الثاني: أحكام الميزانية
21	الجداول

مقدمـــة

شهد الوضع الاقتصادي تحسنا خلال السداسي الأول من سنة 2018 حيث بلغ النمو لهذه الفترة نسبة 2.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017.

و يرجع هذا التحسن بالأساس للإنتعاشة التي شهدتها قطاعات الفلاحة و السياحة والتصدير، حيث تم تسجيل نسب تطور على التوالي بـ 9.0% و 10.5% و 26.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018.

وفي المقابل تم تسجيل جملة من الضغوطات المسلطة على الإطار الاقتصادي الكلي (cadre macro-économique) منها خاصة ارتفاع نسبة التضخم (7.5% في أوت (2018) و تواصل النسق التصاعدي لسعر برميل النفط بالأسواق العالمية ، حيث ارتفع بنسبة 41 % في شهر سبتمبر 2018 مقارنة بنفس الفترة من 2017 (78.9 دولار مقابل 56.1 دولار) و هو ما انعكس على توازنات ميزانية الدولة خاصة على مستوى كلفة الدعم وبالخصوص دعم المحروقات.

وبالاعتماد على النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2018 وفرضيات تطور المؤشرات الاقتصادية و المالية ، تم إعداد مشروع ميزانية تكميلية لسنة 2018 يرتكز بالأساس على تخصيص الموارد الإضافية التي تم تعبئتها على مستوى الموارد الذاتية للميزانية لتمويل الحاجيات الإضافية على مستوى نفقات دعم المحروقات و المقدرة بـ 1200 م د و نفقات دعم المواد الأساسية و البالغة 180 م د و كذلك التحويلات الاجتماعية الإضافية مقارنة بالتقديرات ، وذلك مع مواصلة التحكم في التوازنات المالية من خلال المحافظة على نفس مستوى عجز ميزانية الدولة المقدر أوليا أي 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1 % مسجل في سنتي 2016 و 2017.

الجزء الأول تحيين ميزانية الدولة لسنة 2018

I. تذكير بفرضيات قانون المالية الأصلى

عدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2018 بـ 35951 م د ، أي بزيادة 4.3% بالمقارنة مع الفتائج المحينة لهنة 2017.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

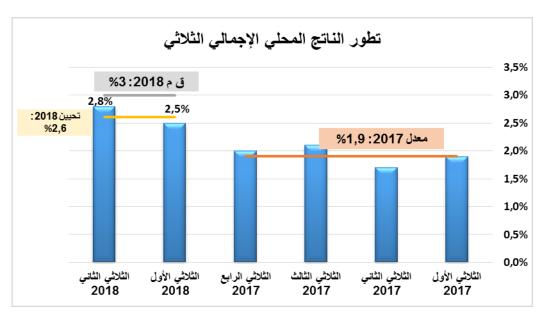
- 1. النتائج المتوقعة لكامل سنة 2017 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة.
- 2. تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية واعتماد نسبة نمو بـ 3% بالأسعار القارة مقابل 2.2 % محينة لكامل سنة 2017.
- 3. اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" لكامل السنة ب 54 دولار للبرميل،
 - 4. تطور واردات السلع بنسبة 8.1% مقابل 13.2% محينة لسنة 2017.
 - 5. رصد اعتمادات بعنوان الأجور في حدود 14751 مد.
 - 6. تخصيص مبلغ 3520 م د بعنوان نفقات الدعم يتوزع كما يلى:
 - المواد الأساسية: 1570 م د.
 - المحروقات و الكهرباء: 1500 م د .
 - النقل: 450 م د.
- 7. رصد **200 م د** لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية ، وذلك بالعلاقة مع التمشي الخاص بتنويع مصادر التمويل للصندوق المذكور وخاصة في ما يتعلق بالمساهمة الاجتماعية التضامنية.
 - 8. رصد مبلغ 5743 م د لنفقات التنمية .
 - 9. تخصيص مبلغ 7972 م د لخدمة الدين العمومي أصلا وفائدة .

II. تطور الظرف الاقتصادي

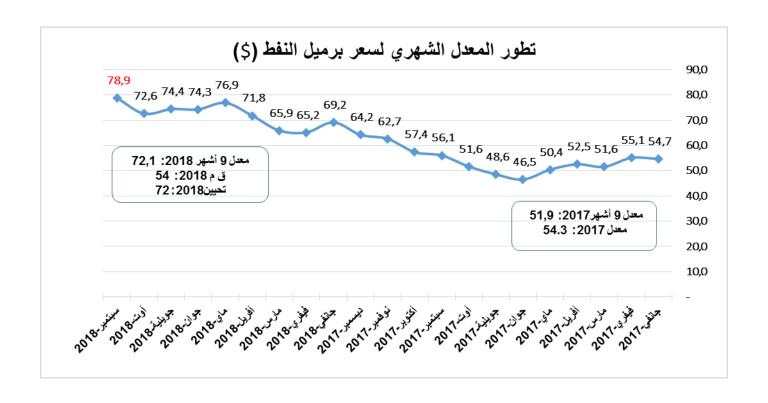
تميزت الأشهر الأولى من سنة 2018 بمستجدات اقتصادية ومالية كان لها انعكاس هام على الاقتصاد الوطنى بصفة عامة وعلى المالية العمومية بصفة خاصة، و تتمثل أساسا في:

1. تحسن النمو خلال السداسي الأول من سنة 2018 حيث تم تسجيل **2.6%** مقابل 1.9 مقابل 1.9% مقارنة بنفس الفترة من 2017.

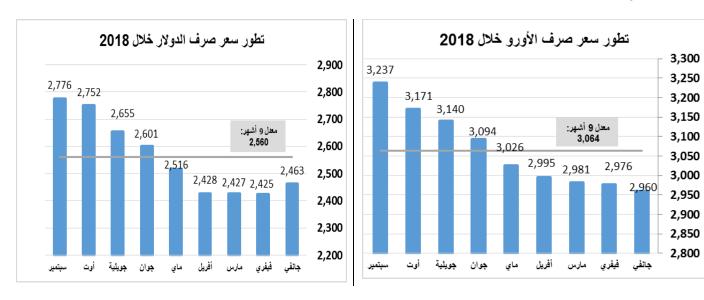
وينتظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لكامل السنة 2.6% مقابل 3.0% مقدرة بقانون المالية.



2. ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2017 ليبلغ المعدل للثماني أشهر الأولى لسنة 2018 مستوى 71.3 دولار للبرميل و 78.9 دولار لشهر سبتمبر فقط مقابل 54 دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2018.



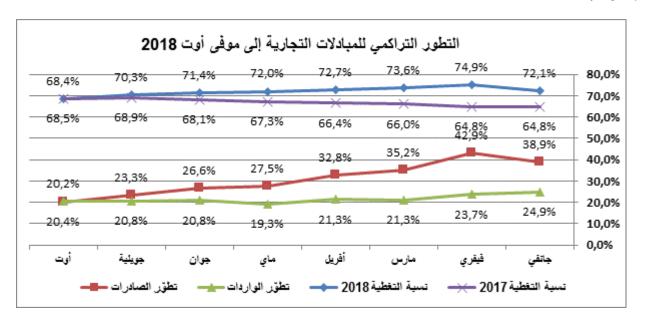
3. تواصل ارتفاع أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار ، حيث بلغ سعر صرف الدولار إلى موفى سبتمبر 2018 معدل 2.560 د ومعدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة 3.064 د.



4. ارتفاع حجم الواردات الى موفى أوت 2018 بنسبة 20.4% مقابل 19.3% في نفس الفترة من سنة 2017.

ودون احتساب قطاع الطاقة تسجل الواردات نسبة تطور تبلغ 17.6%.

كما سجلت الصادرات تطورا بـ 20.2% مقابل 18.1% في نفس الفترة من سنة 2017 مما أفضى إلى تسجيل عجز تجاري في حدود 12161 م د و نسبة تغطية بـ 2017 مقابل على التوالي 10069 م د و 68.5% مسجلة خلال نفس الفترة من 2017.



III. تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى أوت و النتائج المنتظرة لسنة 2018

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2018 إلى تسجيل عجز لميزانية الدولة في حدود 2643 م د مقابل عجز بـ3885 م د في نفس الفترة من 2017 أي تحسن بـ 1242 م د.

ومقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى أوت من سنة 2017، تم تسجيل تطور للموارد الذاتية ب 19.4% ، وارتفاع في نفقات التنمية بالنفقات 3.6% أو 419.4% ، وإرتفاع النفقات النفقات المحروقات.

وعلى هذا الأساس، من المنتظر أن تفضي النتائج المحينة لسنة 2018 إلى المحافظة على نفس مستوى عجز الميزانية المقدر أوليا أي 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1 % مسجل في موفى 2017.

1. على مستوى الموارد الذاتية

سجلت الموارد الذاتية إلى موفى أوت 2018 حوالي 18009 م د مقابل 15078 م د خلال نفس الفترة من سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة بـ 19.4% و نسبة إنجاز في حدود 68.2% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلى لسنة 2018.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2018 ما قدره **27966 م د،** مقابل 26415 م د مقدرة أوليا أي بزيادة 1551 م د و زيادة بـ 4075 م د أو 17.1% بالمقارنة مع نتائج 2017.

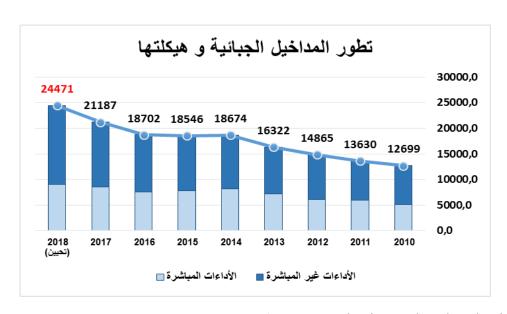
وتتأتى هذه الموارد لحد 24471 م د من مداخيل جبائية و 3495 م د من مداخيل غير جبائية .

المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2018 ما قدره 16112 م د مسجلة بذلك زيادة بـ بـ 2129 م د مسجلة بذلك زيادة بـ و 2129 م د أو 15.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

و يعزى هذا التطور إلى تحسن مردود الإستخلاص من ناحية، ومردود الاجراءات الجبائية التي تم إقرار ها بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 من ناحية أخرى.

وعلى ضوء هذه النتائج ينتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية لكامل سنة 2018 ما قدره 24471 م د أي بزيادة 987 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي و البالغة 23484 م د و زيادة ب 3285 م د أو 15.5% مقارنة مع نتائج 2017 و البالغة 21186 م د.



و يبين الجدول الموالي المداخيل الجبائية وتطورها:

	201	8		20	17	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين	موفى أوت	ق م	نتائج	موفى أوت	نتائج	
592,0	8977,0	6164,4	8385,0	8560,1	5884,6	7576,8	الأداءات المباشرة
	4,9%	4,8%	-3,6%	13,0%	17,3%	-3,1%	
100,0	6031,0	4350,0	5931,0	6204,8	4175,5	5942,9	الضريبة على الدخل
	-2,8%	4,2%	-3,1%	4,4%	6,3%	16,8%	
492,0	2946,0	1814,4	2454,0	2355,3	1709,1	1633,8	الضريبة على الشركات
	25,1%	6,2%	-4,9%	44,2%	57,0%	-40,2%	
285,0	1040,0	474,1	755,0	585,9	359,6	418,9	-الضريبة على الشركات البترولية
	77,5%	31,8%	2,0%	39,9%	44,6%	-61,5%	
207,0	1906,0	1340,3	1699,0	1769,4	1349,5	1215	-الضريبة على الشركات غير البترولية
	7,7%	-0,7%	-7,7%	45,6%	60.6%	-26,1%	
395,0	15494,0	9947,4	15099,0	12626,4	8098,0	11125,2	الأداءات غير المباشرة
	22,7%	22,8%	20,3%	13,5%	13,1%	3,7%	
91,0	1180,0	754,9	1089,0	741,9	481,7	639,7	المعاليم الديوانية
	59,1%	56,7%	55,6%	16,0%	15,8%	-23,2%	
342,0	7482,0	4669,0	7140,0	6092	3844,4	5138,0	الأداء على القيمة المضافة
	22,8%	21,4%	16,3%	18,6%	18,2%	1,6%	
0,0	2921,0	1830,0	2921,0	2492,85	1587,2	2174,2	معلوم الاستهلاك
	17,2%	15,3%	24,1%	14,7%	14,2%	22,6%	
-38,0	3911,0	2693,5	3949,0	3299,7	2184,7	3173,4	أداءات و معاليم مختلفة
	18,5%	23,3%	17,7%	4,0%	3,9%	3,7%	
987,0	24471,0	16111,8	23484,0	21186,5	13982,6	18702	المداخيل الجبائية
	15,5%	15,2%	10,5%	13,3%	14,8%	0,8%	
516,0	17592,5	11571,0	17076,5	15493,6	10278,3	13837,1	النظام الداخلي
	13,5%	12,6%	8,3%	12,0%	14,5%	-3,1%	
471,0	6878,5	4540,9	6407,5	5692,9	3704,3	4864,9	النظام الديواني
	20,8%	22,6%	17,0%	17,0%	15,8%	13,8%	

- المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2018 ما قدره 1897 م د مقابل 1095 م د نيادة المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2017 م د في موفى أوت 2017 أي بزيادة صافية قدرها 802 م د تتأتى خاصة من زيادة على مستوى عائدات المساهمات في حدود 374 م د و مداخيل النفط والغاز في حدود 291 م د.

ومن المنتظر أن تبلغ هذه المداخيل ما قيمته 3495 م د أي بزيادة 564 م د مرده أساسا تحيين عائدات المساهمات (+391 م د)، و مداخيل النفط والغاز (+305 م د) بالعلاقة مع تطور الأسعار العالمية.

		2018		20	17	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج	
391,3	773,0	617,0	381,7	261,8	243,0	446,8	عائدات المساهمات
106,2	580,0	328,8	473,8	555,1	147,2	293,0	مداخيل عبور الغاز
198,5	600,0	309,0	401,5	609,5	199,5	0,0	مداخيل تسويق المحروقات
	200,0	155,5	197,0	207,2	155,1	187,9	إستخلاص القروض
	160,0	118,0	160,0	164,0	125,0	150,6	الأصل
	40,0	37,5	37,0	43,2	30,1	37,3	الفائدة
						396,9	مداخيل التخصيص
						471,4	لزمة الجيل الرابع
-265,0	100,0	2,3	365,0	186,9	33,6	129,6	الهبات الخارجية
	500,0		500,0	145,0		130,0	مداخيل المصادرة
130	742,0	484,9	612,0	739,4	317,0	959,0	مداخیل أخری
564,0	3495,0	1897,5	2931,0	2704,9	1095,4	2543,2	المداخيل غير الجبانية
	29,2%	73,2%	8,4%	6,4%	-38,3%	55,0%	

2. على مستوى موارد الاقتراض و الخزينة

بلغت جملة موارد الاقتراض والخزينة إلى موفى أوت 2018 ما قيمته 5575 م د مقابل 9536 م د مقدرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 58.4 %.

ومن المتوقع أن تبلغ جملة الهوارد المذكورة لسنة 2018 ما قدره 9700 م د مقابل 9536 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة 1604 م د موزعة بين 2340 م د اقتراض داخلي (1604 م د من مختلف رقاع الخزينة و 736 م د اقتراض بالعملة على السوق الداخلية تم خلال 2017) و 7360 م د اقتراض خارجي يتأتى من:

قروض لدعم الميزانية (4545 م د)

– القروض الموظفة (771 م د)

و يحوصل الجدول الموالي موارد الاقتراض والخزينة:

		2018		20	17	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين (2)	موفى أوت	قم (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج	
140,0	2340,0	1676,9	2200,0	1946,8	1229,8	3888,6	الاقتراض الداخلي
24,0	7360,0	3226,6	7336,0	8576,2	5865,8	4268,3	الاقتراض الخارجي
	4545,0	2400,6	5174,0	2954,6	768,0	2282,4	القروض الموجهة لدعم الميزانية
	2044,0	0,0	1416,0	4478,9	4478,8	1097,7	السوق المالية العالمية
	646,0	645,6	646,0	911,7	500,0	645,5	الدفوعات المباشرة لمشاريع الدولة
	125,0	180,4	100,0	231,0	119,0	242,7	القروض المحالة
	0,0	671,7	0,0	-122,8	478,2	-91,2	موارد الخزينة
164,0	9700,0	5575,2	9536,0	10400,2	7573,8	8065,7	موارد الاقتراض و الخزينة

3. على مستوى النفقات

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى أوت 2018 إلى تسجيل مبلغ مبلغ 2358 م د أي بزيادة 933 م د أو 4.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017. و قد بلغت نسبة الإنجاز 65.6% مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

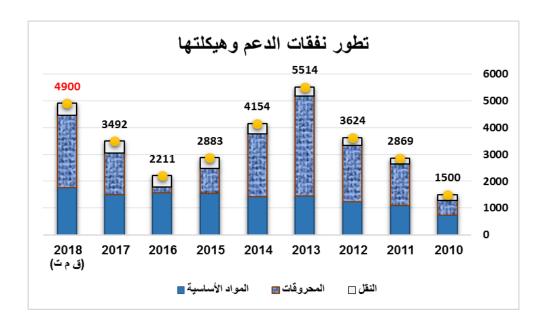
ومن المتوقع أن تبلغ جملة النفقات 37666 مد أي بزيادة 1715 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي وتطور بـ 9.8 % مقابل 4.3% مقدرة أوليا.

- نفقات التصرف

بلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2018 حوالي 13097 م د دون إعتبار نفقات تم صرفها بواسطة تسبقات من الخزينة في حدود 1560 م د منها 1335 م د بعنوان نفقات دعم المحروقات و 215 م د لفائدة الصندوق الوطنى للتقاعد والحيطة الإجتماعية.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات التصرف لكامل سنة 2018 حوالي 23832 م د مقابل 2313 م د مقابل عن: 22136 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة صافية بـ 1696 م د ناتجة أساسا عن:

- زيادة بـ 1200 م د بعنوان دعم المحروقات و الكهرباء والغاز ليبلغ 2700 م د مقابل 1500 م د مقابل 1500 م د مقدرة بقانون المالية.
 - زيادة في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 180 مد (1750 م د مقابل 1570 م د مقدرة أوليا) باعتبار عدم الترفيع في المواد المدعمة وعدم الإنطلاق في إصلاح المنظومة.



• تخصيص اعتمادات إضافية لتمويل:

- الإجراءات التي تم إقرار ها لفائدة الفئات الإجتماعية خاصة بالترفيع في منحة العائلات المعوزة بـ 30 د لتبلغ بذلك قيمة المنحة 180 د شهريا، والرفع في عدد المنتفعين بالمنحة بـ 35000 عائلة، ليبلغ العدد الجملي 285000 عائلة معوزة إلى جانب إقرار التكفل بالنقل المجاني لفائدة التلاميذ والطلبة من أبناء العائلات المعوزة و تمتيع الناجحين في مناظرة الباكالوريا من أبناء العائلات ذات الدخل المحدود من منحة تقدر بـ 500 د وذلك ابتداء من العودة الجامعية 2019/2018.
 - حاجيات الصندوق الوطنى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

و يحوصل الجدول الموالى نفقات التصرف إلى موفى أوت و النفقات المقدرة لكامل 2018:

	2018	8		20	17	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج	
63,0	14814,0	9927,0	14751,0	14352,0	9885,0	13163,9	الأجور
	3,2%	0,4%	2,8%	9,0%	10,9%	13,7%	
0,0	1150,0	616,7	1150,0	1113,0	632,9	1077,9	وسائل المصالح التدخلات
1583,2	7414,0	2552,9	5830,8	5967,0	2557,5	4178,6	التدخلات
1380,0	4900,0	1346,2	3520,0	3492,2	1038,7	2210,7	الدعم
180,0	1750,0	980,7	1570,0	1494,0	712,4	1580,7	المواد الأساسية
1200,0	2700,0	0,0	1500,0	1550,0	0,0	197,0	المحروقات
	450,0	365,5	450,0	448,2	326,3	433,0	النقل
203,0	2514,0	1206,7	2310,8	2474,8	1518,8	1967,9	تدخلات دون الدعم
50,0	454		404,2				النفقات الطارئة
1696,0	23832,0	13096,6	22136,0	21432,0	13075,4	18420,4	المجموع
	11,2%	0,2%	2,8%	16,3%	11,1%	6,9%	

- نفقات التنمية

بلغت نفقات التنمية إلى موفى أوت 2018 ما قدره **3676 م د** مقابل 3385 م د في نفس الفترة من سنة 2017 أي بزيادة قدر ها 291 م د أو 8.6 % .

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية ، سجلت نفقات التنمية نسبة انجاز في حدود 64% وذلك بالعلاقة مع تقدم إنجاز المشاريع المرسمة،

وعلى ضوء متابعة تنفيذ الميزانية و السقف المتوقع للدفوعات إلى موفى 2018 سيتم الترفيع في نفقات التنمية لقبلغ حوالي 5893 م د أي بزيادة قدره ا 150 م د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي (5743 م د).

	2016	17	20		18	201	
	نتائج	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	تحيين (2)	الفارق(2)-(1)
لإستثمارات المباشرة	2795,9	1579,8	2570,3	2714,0	1740,6	2664,0	-50,0
تمويل العمومي	1384,4	866,3	1826,8	1633,0	892,0	1633,0	
ُدفوعات الخارجية المباشرة لمشاريع دولة	645,5	500,0	673,0	646,0	645,6	646,0	
سناديق الخزينة	595,8	438,6	659,6	622,0	397,5	622,0	
فقات طارئة				128,0		328,0	200,0
فقات التنمية	5421,6	3384,7	5729,7	5743,0	3675,7	5893,0	150,0
	13,0%	6,8%	5,7%	0,8%	8,6%	2,9%	

- خدمة الدين العمومي

تم إلى موفى أوت 2018 تسديد ما قيمته **2934 م د** بعنوان أصل الدين العمومي و **2079 م د** بعنوان أصل الدين العمومي و **2079 م د** بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جملية في حدود 62.8 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلى.

وعلى هذا الأساس من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2018 ما قدره 1841 م د مقدرة أوليا م د منها 5086 م د بعنوان الأصل و 2755 م د بعنوان الفائدة مقابل 7972 م د مقدرة أوليا أي بانخفاض في حدود 131 م د.

		2018		20	17	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج	
-99,0	5086,0	2934,2	5185,0	4745,3	3722,8	3211,8	أصل الدين العمومي
0,0	1891,0	756,3	1891,0	1128,8	1007,6	1829,8	الداخلي
-99,0	3195,0	2177,9	3294,0	3616,5	2715,2	1382,0	الخارجي
-32,0	2755,0	2079,0	2787,0	2259,6	1693,1	1986,4	فائدة الدين العمومي
-37,0	1500,0	1103,4	1537,0	1255,6	942,7	1165,3	الداخلي
5,0	1255,0	975,6	1250,0	1004,0	750,4	821,1	الخارجي
-131,0	7841,0	5013,2	7972,0	7004,9	5415,9	5198,2	خدمة الدين العمومي
	11,9%	-7,4%	13,8%	34,8%	75,6%	12,7%	
-37,0	3391,0	1859,7	3428,0	2384,4	1950,3	2995,1	الداخلي
-94,0	4450,0	3153,5	4544,0	4620,5	3465,6	2203,1	الخارجي

وبناء على ما سبق ، تفضي هذه النتائج إلى:

- المحافظة على نفس مستوى عجز ميزانية الدولة المقدر أوليا أي 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1 % مسجل في موفى سنتي 2016 و 2017.
- بلوغ حجم الدين العمومي مستوى 71.7 % من الناتج المحلي في موفى 2018 مقابل 70.3% مسجلة في 2017 وذلك باعتبار عجز الميزانية المتوقع وحاجيات التمويل المقدرة.

ويحوصل الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موفى أوت و النتائج المتوقعة لكامل سنة 2018:

	2018	3)1 7	2016	
الفارق(2)-(1)	تحيين	موفى أوت	ق م	نتائج	موفى أوت	نتائج	
1551	27966,0	18009,3	26415,0	23891,4	15078,0	21245,2	الموارد الذاتية
	17,1%	19,4%	9,5%	12,5%	8,0%	5,2%	
987,0	24471,0	16111,8	23484,0	21186,5	13982,6	18702,0	المداخيل الجبائية
564,0	3495,0	1897,5	2931,0	2704,9	1095,4	2543,2	المداخيل غير الجبائية
-(265,0)	(100,0)	(2,3)	(365,0)	(186,9)	(33,6)	(526,5)	التخصيص و الهبات الخارجية
	(500,0)		(500,0)	(145,0)	(0,0)	(130,0)	مداخيل المصادرة
164,0	9700,0	5575,2	9536,0	10400,2	7573,9	8065,7	موارد الاقتراض و الخزينة
164,0	9700,0	4903,5	9536,0	10523,0	7095,6	8156,9	الاقتراض
0,0	0,0	671,7	0,0	-122,8	478,3	-91,2	موارد الخزينة
1715,0	37666,0	23584,5	35951,0	34291,6	22651,9	29310,9	مجموع الموارد = مجموع النفقات
	9,8%	4,1%	4,3%	17,0%	23,9%	9,1%	
1696,0	23832,0	13096,6	22136,0	21432,0	13075,4	18420,4	نفقات التصرف
	11,2%	0,2%	2,8%	16,3%	11,1%	6,9%	
63,0	14814,0	9927,0	14751,0	14352,0	9885,0	13163,9	الأجور
	1150,0	616,7	1150,0	1113,0	632,9	1077,9	وسائل المصالح
1380,0	4900,0	1346,2	3520,0	3492,2	1038,7	2210,7	الدعم
180,0	1750,0	980,7	1570,0	1494,0	712,4	1580,7	المواد الأساسية
1200,0	2700,0		1500,0	1550,0		197,0	المحروقات
	450,0	365,5	450,0	448,2	326,3	433,0	النقل
203,2	2514,0	1206,7	2310,8	2474,8	1518,8	1967,9	تدخلات دون الدعم
49,8	454,0		404,2			0,0	النفقات الطارئة
150	5893,0	3675,7	5743,0	5729,65	3384,7	5421,6	نفقات التنمية
	2,9%	8,6%	0,8%	5,7%	6,8%	13,0%	
	100,0	1799,0	100,0	125,0	775,9	270,7	قروض وتسبقات الخزينة
-131	7841	5013,2	7972,0	7004,9	5415,9	5198,2	خدمة الدين
	11,9%	-7,4%	13,8%	34,8%	75,6%	12,7%	,,
-99,0	5086,0	2934,2	5185,0	4745,3	3722,8	3211,8	أصل الدين
-32,0	2755,0	2079,0	2787,0	2259,6	1693,1	1986,4	فائدة الدين
2,0	-5214,0	-2643,3	-5216,0	-5986,8	-3884,7	-5510,4	النتيجة دون الهبات و التخصيص
	-4,9%		-4,9%	-6,1%	,	-6,1%	والمصادرة (م د) النسبة من الناتج
	76070,0	74722,4	76165,0	67996,6	64229,2	55921,8	حجم الدين الع <i>مومي</i>
	71,7%	, -	71,4%	70,3%	- · , —	61,9%	النسبة من الناتج

و بالاعتماد على ما تم ذكره ، يقترح تنقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018 بالترفيع في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحينة لسنة 2018 قبضا و صرفا ما قدره 37666 م د (باعتبار قروض وتسبقات الخزينة الصافية).

الجزء الثاني أحكام الميزانية

الفصل الأول:

نقحت الفصول 3،1 و 6 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018 كما يلي:

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2018 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقابيض المتأتية من الأداءات والضرائب والمعاليم والأتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جملته 000 000 375 دينار مبوبة كما يلى:

- موارد العنوان الأول	26 419 200 000	دينار
– موارد العنوان الثاني	10 330 000 000	دينار
– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	816 800 000	دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2018 بما قدره 37 يضبط مبلغ عتمادات الدفع لنفقات ميزانية والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

دينار	23 637 200 000	جملة الجزء الأول:		
دينار	454 200 000	نفقات التصرف الطارئة	:	القسم الرابع
دينار	7 219 000 000	التدخل العمومي	:	القسم الثالث
دينار	1 150 000 000	وسائل المصالح	:	القسم الثاني
دينار	14 814 000 000	التأجير العمومي	:	القسم الأول

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس : فوائد الدين العمومي جملة الجزع الثاني:

2 755 000 000 دينار 2 755 000 000 دينار

الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار	5 271 000 000	جملة الجزء الثالث:		
دينار	646 161 000	الخارجية الموظفة		
		نفقات التنمية المرتبطة بالموارد	:	القسم التاسع
دينار	328 420 000	نفقات التنمية الطارئة	:	القسم الثامن
دينار	1 632 574 000	التمويل العمومي	:	القسم السابع
دينار	2 663 845 000	الاستثمارات المباشرة	:	القسم السادس

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

	القسم الع
باشر: تسديد أصل الدين العمومي 300 000 5 086 5 دينار	القسم الع

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

دينار	816 800 000	القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
دينار	816 800 000	جملة الجزء الخامس:

ب

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جدید):

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي 2000 000 4 514 دينار بالنسبة لسنة 2018.

<u>الفصل 2:</u>

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2018 وفقا للأبواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018.